مباحث في مشكل الحديث

إعداد:

د. منى بنت حسين بن أحمد الآنسي

أستاذ مساعد بقسم القانون-

جامعة شقراء

المملكة العربية السعودية

من ٨٨٣ إلى ٩٣٨

مباحث في مشكل الحديث

منى بنت حسين بن أحمد الآنسي
أستاذ مساعد بقسم القانون– جامعة شقراء –المملكة العربية السعودية.
البريد الإلكتروني:Mona-alansi@su.edu.sa

الملخص:
قد تكلمت في هذه الدراسة على جمعَ ما تيسر مما قيل في علم مشكل الحديث، وتقف مع تعريفه، وبيان أهميته، وتتبع نشأته، وتحديد أسبابه، ورصدِ مسالك العلماء في رفع الإشكالات الحاصلة فيه، والتنبيه إلى ما ألف فيه، مع الموازنة بينه وبين علم مختلف الحديث.
وعرف الإشكال في النصوص منذ زمن متقدم، أي منذ بدء الخليقة، لكن هذا الإشكال طال الحديث النبوي في العصر الأول للإسلام، بيد أنه لما تجاوز الناس الفترة الذهبية من تاريخ الإسلام، واختلط الناس بالأعاجم، وضاعت السليقة، وغلب على الناس الانقياد للأهواء الضالة المضلة، والانتصار للآراء الفاسدة، وظهرت البدع على اختلاف أشكالها، ودخل في الإسلام من يتسمى باسمه، يبطن الكيد له، فبدؤوا يثيرون الشبه، ويضربون الأحاديث بعضها ببعض، ويلبسون على الناس أحاديث نبيهم صلى الله عليه وسلم، انبرى علماء الحق لبيان الحق ورد الباطل، وتنقية التراث الإسلامي مما قد يعلق به، وتجلية الصواب للناس، ودحض مزاعم المبتدعة ونحوهم، وصنفوا التصانيف النافعة، فكان مما كان ولادة (علم مشكل الحديث)، وهو علم مستقل بموضوعه ومنهجه، وتاريخه، ومؤلفاته، فوضعوا له الضوابط وقعدوا له القواعد، وأصلوا له الأصول التي يجب عليهم سلوكها عند توهم التعارض بين نصين من نصوص الشرع المطهر.
ولعلم مشكل الحديث أهمية كبيرة، ولعل من وجوه أهميته:
– تعلقه بأكثر العلوم الإسلامية، فيحتاجه دارس التفسير والعقيدة والحديث والفقه، وغيرها، ذلكم أن الفقيه غايته استنباط الاحكام من الحديث، فهو أولى الناس بالتعرف على مشكل الحديث، حتى يسلم استنباطه، ثم إن المفسر أيضا يتعامل مع كلام الله تعالى، وأن من أصول التفسير تفسير القرآن بالحديث، فالمفسر يعتمد الأحاديث والأخبار لبيان معاني الآي، فهو في حاجة ماسة إلى علم مشكل الحديث، فضلا عن المتخصص في العقيدة، الذي غايته الدفاع، وتحصين العقيدة من الأقوال الضالة، حتى يدفع كل اعتراض واهٍ.

الكلمات المفتاحية:مباحث ، مشكل ، مختلف ، علوم ، الحديث .

Detectives in the problem of Hadith

Mona Bint Hussein bin Ahmed Al-Ansi
Department of Law - Shakra University - Saudi Arabia.
Email: Mona-alansi@su.edu.sa

Abstract:

I have spoken in this study to gather what has been said in the science of the problem of hadith, and stand with its definition, to indicate its importance, to track its origin, to determine its causes, to monitor the courses of scientists in raising the problems that occur in it, and to alert to what is familiar with it, balancing it with the science of different hadiths.

The problem in the texts has been known since a long time ago, i.e. since the beginning of creation, but this problem has long been the prophetic hadith in the first era of Islam, but when people exceeded the golden period of the history of Islam, and people mingled with the acacia, and lost the salqa, and prevailed over the pure people. The misguided whims of the strays, the victory of corrupt opinions, and the emergence of innovations in all their forms, and entered into Islam by the so-called name, lining up the plot for him, so they started to raise the likeness, and beat the hadiths with each other, and wear The scholars of the truth have shown the truth to show the truth and to correct the Islamic heritage from what may be attached to it, and to show the right to the people, and to refute the claims of the creator and so on, and to classify the useful descriptions, which was the birth of (the science of the problem of hadith), an independent science of its subject, method, history, and writings, so they set the rules for it, and they established the origins that they must be subject to when they object to the texts of the Sharia.

The science of the problem of modernity is of great importance, and perhaps one of its important aspects is:

- Related to most Islamic sciences, he needs the study of interpretation, doctrine, hadith, jurisprudence, and others, because the faqih aims to draw the rulings from hadith, he is the first people to recognize the problem of hadith, so that he will deliver his inference, and then the interpreter also deals with the words of Allah Almighty, and that One of the origins of the interpretation is the interpretation of the Qur'an by speaking, the interpreter adopts hadiths and news to show the meanings of i, he is in urgent need of the knowledge of the problem of hadith, as well as the specialist in the doctrine, whose purpose is to defend, and to fortify the faith from stray words, so that he can push every objection and the right .

Keywords: Detectives, Problem, Various, Science, Hadith

مقدمة:

الحمد لله وحده لا شريك له، حمداً لا انقطاع لراتبه، ولا إقلاع لسحائبه، حمداً يكون لإنعامه مجازياً، ولإحسانه موازياً، وإن كانت آلاؤه لا تجازى ولا توازى، وأشهد أن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم سيد الأولين والآخرين، صاحب المقام المحمود، والحوض المورود، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه والتابعين وتابعيهم بفضل وإحسان إلى يوم الدين.

وبعد؛

تروم هذه الورقات جمعَ ما تيسر مما قيل في علم مشكل الحديث، وتقف مع تعريفه، وبيان أهميته، وتتبع نشأته، وتحديد أسبابه، ورصدِ مسالك العلماء في رفع الإشكالات الحاصلة فيه، والتنبيه إلى ما ألف فيه، مع الموازنة بينه وبين علم مختلف الحديث.

أسأل الله العليم رب العرش العظيم أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، مقرِّباً للفوز بجنات النعيم، إنه جواد كريم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث، معالجتها وفق خطة علمية محكمة، تتوزع إلى المطالب الآتية.

المطلب الأول: حقيقة الحديث المشكل.

المطلب الثاني: نشأة علم مشكل الحديث.

المطلب الثالث: أهمية علم مشكل الحديث.

المطلب الرابع: أسباب المشكل ووجهه.

المطلب الخامس: الفروق بين مختلف الحديث ومشكله، وبين التعارض الظاهري والحقيقي.

الفرع الأول: الفرق بين مختلف الحديث ومشكله.

الفرع الثاني: الفرق بين التعارض الحقيقي والظاهري.

المطلب السادس: مسالك العلماء في دفع مشكل الحديث.

المطلب السابع: المؤلفات في المشكل.

الخاتمة: وقد تضمنت أهم النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: حقيقة الحديث المشكل:

أولا: تعريف المشكل:

المشكل في عرف أهل اللغة:

اسم فاعل من أشكل الأمرُ: التبس، ويقال: "أُشكل عليَّ الأمر، إذا اختلَط. وأشكلت عليَّ الأخبار وأحلكت: بمعنى واحد. والأشكَل عند العرب: اللونان المختلطان"[(١)]. قال ابن فارس: (ت٣٩٥هـ):"يسمى الدم أشكل، للحمرة والبياض المختلطين منه، وهذا صحيح، وهو من الباب الذي ذكرناه في إشكال الأمر، وهو التباسه"[(٢)]. وجاء في المعجم الوسيط: " استشكل الأمر: التبس، واستشكل عليه: أورد عليه إشكالاً[...] الإشكال: الأمر يوجب التباساً في الفهم".[(٣)]

المشكل في اصطلاح المحدثين:

وأما تعريف المشكل في الدلالة الاصلاحية، فقد عرِّف بتعريفات عديدة اخترت منها:

١.ما ذكره السيد الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ) في كتابه التعريفات:" مالا ينال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب "[(٤)].

٢. تعريف الحافظ المناوي: "شرح المشكل من الكلام: بسطه وإظهار ما خفي من معناه"[(٥)].

---

(١) ابن منظور: لسان العرب (٣٥٧/١١) .

(٢) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة (٢٠٤/٣-٢٠٥)، الفيروز آبادي: القاموس المحيط ١٣٤٧/٢.

(٣) مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط (٤٩١/١).

(٤) الجرجاني: التعريفات /٢١٥.

(٥) المناوي: التوقيف على مهمات التعاريف /٤٢٧.

وعرفه آخرون بأنه: " اسم لما خفي المراد منه باللفظ نفسه لدخوله في أشكاله، بحيث لا يدرك ذلك المراد إلا بقرينة تميزُه، عن طريق البحث والتأمل بعد الطلب"[١] .

وأما تعريف المشكل باعتباره علماً، ولقباً على علم مستقل، أو على نوع من أنواع علوم الحديث، فقد عرف بتعريفات كثيرة، منها:

١- تعريف أبو جعفر الطحاوي (ت٣٢١هـ)، ذكر أن المراد بمشكل الحديث هي: " الآثار المروية عنه صلى الله عليه وسلم بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما سقطت معرفتها، والعلم بما فيها عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها"[٢]. ومن هذا التعريف، استخلص د. أسامة خياط تعريفا خاصا بعلم مشكل الحديث، فقال: " آثار مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسانيد مقبولة، وجد فيها أشياء غاب عن كثير من الناس علم معانيها، ودفع ما فيها من إحالات ظاهرية" [٣]، ووافقه على هذا المعنى، نافذ حسين من كلام الطحاوي أيضاً [٤]، واختار هذا التعريف.

---

(١) محمد أديب الصالح: تفسير النصوص، (١/ ٢٥٣)، إبراهيم العسعس: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث (ص ٤٨).

(٢) الطحاوي: مشكل الآثار(٣/١) .

(٣) د. أسامة الخياط: مختلف الحديث (ص: ٣١) .

(٤) د. نافذ حسين: مختلف الحديث بين الفقهاء (ص: ١٥) .

٢- تعريف السماحي الذي قال: " الحديث المشكل هو حديث صحيح، أُخرج في الكتب المعتبرة المشهورة، ولكنه عورض بقاطع من عقل، أو حس، أو علم، أو أمر مقرر في الدين، ويمكن تخريجه على وجه التأويل "[١].

٣- تعريف أسامة خياط تعريف المشكل بأنه: " أحاديث مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسانيد مقبولة، يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شريعة ثابتة"[٢].

٤- تعريف د. نور الدين عتر: " هو ما تعارض مع القواعد، فأوهم معنى باطلاً، أو تعارض مع نص شرعي آخر "[٣].

٥- تعريف د. محمد طاهر الجوابي بأنه: " حديث صحيح بدا معارضاً بدليل مقبول وقبل التأويل، أو كان مما لا يعلم تأويله"[٤].

٦- تعريف العسعس لعلم مشكل الحديث، بقوله: " مجموعة القواعد والمناهج التي أرشدنا إليها الكتاب والسنة، والتزم بها الصحابة في التعامل مع النصوص وفهمها"[٥]. من خلال تأمل جملة هذه التعريفات أسجل ما يلي:

-ميول بعض العلماء إلى عرضِ كثير من أفراد المعرَّف، حتى تعدى التعريف جملتين، وهو ما ينطبق على تعريف الإمام الطحاوي الذي تميز تعريف بالطول، وهو من شأنه أن ينسي آخره أوله، وهو أمر يتعارض مع طبيعة التعريفات التي تتميز بالاختصار والإيجاز مع الدلالة على حقيقة المعرَّف بأوجز عبارة وأحكمها، حتى يصير التعريف جامعا مانعا، ولعل

---

[١] السماحي: المنهج الحديث في علوم الحديث (ص: ١٥٧)

[٢] د. أسامة خياط: مختلف الحديث (ص: ٣٢) .

(٣) د. نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث (ص٣٣٧).

(٤) د. محمد طاهر الجوابي: جهود المحدثين في نقد متن الحديث الشريف (ص: ٤١٤).

[٥] إبراهيم العسعس: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث (ص: ٥٦).

هذه الملاحظة هي التي أوجبت على بعض العلماء كأسامة خياط ونافذ حسين، وغيرهما أن يدفعوا هذا الطول في التعريف، فمالوا إلى اختصاره.

-ويلاحظ أيضا على تعريف السماحي السابق لعلم مشكل الحديث: "حديث صحيح أُخرج في الكتب المعتبرة المشهورة، ولكنه عورض بقاطع من عقل أو حس أو علم أو أمر مقرر في الدين، ويمكن تخريجه على وجه التأويل"، فهو أيضا إلى جانب غلبة الطول عليه، إلا أنه سقط في تكرار بعض الضوابط والمعايير التي يعارض بها المشكل، فذكر كثيرا منها، فضلا على أن الحكم على الحديث بالصحة، إنما يكون من خلال الكتب المعتبرة المشهورة، ومن ثم فلا يوجد مقتض لذكرها في التعريف، وما يتوصل إليه عن طريق إعمال العقل، لا يوصف بالقطعي، وإنما ناتج إعمال العقل إفادة الظن، ثم إن لفظة: " يمكن تخريجه على وجه التأويل" تنبهُ إلى وسيلة إزالة الإشكال، فليست جزءا من حقيقة المعرَّف.

- لم يرد في تعريف د. نور الدين عتر، أن يكون الحديث مقبولا، وقد قصر معارضة الحديث المشكل مع القواعد والنصوص الشرعية، ولم يذكر ما تعارض مع الحقائق التاريخية.
- اتضح في تعريف د. الجوابي قصوره من جهات عدة، فقد اعتبر تحقق الإشكال في معارضة حديث صحيح لدليل مقبول، وترك مجالات المعارضة الأخرى، وكأن الحديث الذي يعارضه غير مثله لا يكون مشكلا، فقصر المعرف على بعض أفراده دون بعض، فكان تعريفا غير جامع ولا مانع.
- لا يمكن عدُّ تعريف العسعس: تعريفا واضحا لعلم مشكل الحديث، فما ذكره لا يعدو أن يكون جملا شارحة لمقولات غيره من العلماء، فأمكن الحكم على تعريفه بانه غير مانع من دخول غير المعرف في التعريف، فقوله بأنه: (مجموعة القواعد والمناهج التي أرشدنا إليها الكتاب والسنة، والتزم بها

الصحابة في التعامل مع النصوص وفهمها)، يصدق على علم أصول الفقه، كما يصدق على علم التفسير، وعلم الحديث، ونحوها. وبالتالي غاب مقصود التعريف، وموضوعه المرتبط بالحديث النبوي الشريف. لهذا كان أقرب تحديد لدلالة المفهوم، ما عبر عنه د. أسامة خياط للمشكل من الأحاديث، فأصاب نقطة التعارض، وعرفه بتعريف قال فيه كما أسلفت بأنه: "أحاديث مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأسانيد مقبولة، يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة". فالذي ميز هذا التعريف محترزاته، فقد ذكر (الحديث، المقبول، السند، التعارض، الظاهري، القواعد). فهذه كلها مفاهيم تنهض دليلا قاطعا على صحة هذا التعريف الذي راعى فيه صاحبه أفراد المعرف. وإن كان الأولى عندي أن يعرف بأنه: (الحديث المقبول الذي خفيت دلالته، أو تعارض ظاهره مع نص، أو قاعدة ثابتة، أو حقيقة تاريخية)، وهذا هو الذي يمكن اقتراحه تعريفا لمشكل الحديث، ومراعاته في الدراسات الحديثية اليوم، وما ينفع الطلاب والباحثين في هذا العلم الشريف.

ثانيا: أسماء الحديث المشكل:

تنوعت عبارات العلماء المتقدمين في تحديد لقب خاص لهذا العلم، بدءا من الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ)، وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، فذكروا أنه يسمى: اختلاف الحديث، ومختلف الحديث، ومشكل الحديث، ومناقضة الحديث، وبيان محامل صحيحها، وعلم تلفيق الحديث، وإن كان الدارج المستعمل منها: مختلف الحديث، ومشكل الحديث[١].

ثالثا: شروط الحديث المشكل:

---

(١) العسعس: دراسة نقدية في علم مشكل الحديث (ص: ٥٧).

اختلفت عبارات العلماء في بيان شروط الحديث المشكل تبعا لما عرفوه به:

١- فتعريف الطحاوي له بأنه: (الآثار المروية عنه صلى الله عليه وسلم بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبيت فيه والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما سقطت معرفته، والعلم بما فيه من أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأملها، وتبيان ما قدرت عليها من مشكلها من استخراج الأحكام التي فيها ومن نفي الإحالات عنه)، يتبين منه أنه يعتبر فيه الشروط الآتية:

- أن تكون المشكلات آثاراً مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- أن يكون رواتها عدولاً ضابطين.

- أن يوجد ما يشعر بالإحالات في هذه الآثار، أي يوجد بها أمور مستحيلة عقلاً أو شرعاً، أو هما معاً.

٢- فذكر بعضهم في شروطه:

- أن يكون الحديث صحيحاً، لأن المردود لا يبحث في معناه مشكلاً كان أم غير مشكل.

- أن يكون معارضه مقبولاً، فإن طعن في المعارض سلم الحديث من المعارضة[١].

٣- واعتبر بعضهم فيه أيضا:

- أن يكون ما فيه الإشكال من قبيل الأحاديث أو الآثار المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم.

- أن تكون هذه الأحاديث أو الآثار المشكلة مروية بأسانيد مقبولة.

- أن يوهم ظاهرها معاني مستحيلة، أو معارضة لقواعد شرعية ثابتة [١].

---

(١) الجوابي: جهود المحدثين (ص: ٤١٤) .

٤- واشترط بعضهم فيه أيضا:

- أن يكون الحديث صحيحا، أو مخرجا في الكتب المعتبرة المشهورة.
- أن يكون معارضا بقاطع من عقل أو حس أو علم أو أمر مقرر في الدين.
- أن يمكن تخريجه على وجه التأويل[٢].

المطلب الثاني: نشأة علم مشكل الحديث

نشأ الاستشكال مع نشأة الإنسان، بل مع نشأة التكليف، والاستشكال يكون محموداً ومذموماً، فيُذم إذا كان بدافع التكبُّر والإعراض، أو بقصد الهوى وضرب النصوص بعضها ببعض، ويكون محموداً إذا كان بقصد الاستعلام والاستهداء في فهم النصوص للعمل بها، وأول من استشكل إبليس، حينما عارض أمر ربه تعالى، وطغى واستكبر عن طاعة مولاه عز وجل، وقد خلق الله تعالى الإنسان وفضله على كثير ممن خلق تفضيلاً، وحباه نعمة العقل التي ميزته ورفعته على الحيوانات والجمادات؛ ولكنه مع ذلك فهو ضعيف، قال الله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾[٣]، فجاءت شريعة الله تعالى لهذه الأمة شريعة كاملة محكمة في كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وجاء الأمر باتباعهما والسير في فلكهما، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[٤]، فنتيجة لقصور أفهام الناس واختلافهم في ذلك، وتقصيرهم أحياناً، نشأ الاستشكال لبعض نصوص الشرع، وقد وقع شيء من ذلك في عصر الصحابة رضوان الله عليهم مع النبي صلى الله عليه وسلم.

---

(١) د. نور الدين عتر: منهج النقد في علوم الحديث (ص٣٣٧

[٢] السماحي: المنهج الحديث في علوم الحديث (ص: ١٥٧)

(٣) من الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٤) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام.

- أخرج البخاري بسنده إلى ابن أبي مليكه، أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " من حوسب عذب"، قالت عائشة -رضي الله عنها- فقلت: أوليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيراً﴾[١]، قالت: فقال: " إنما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك"[٢].

- وعن عبد الله بن مسعود، قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم﴾[٣] شُق ذلك على الناس، وقالوا: يا رسول الله، فأينا لا يظلم نفسه؟ قال: " إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿يا بني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم﴾[٤]، إنما هو الشرك"[٥].

- وهذا يعلى بن أمية يقول لعمر -رضي الله عنه-: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٦]، فقد أمن الناس، فقال عجبت مما عجبت منه، فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك، فقال: " صدقةٌ تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته"[٧].

---

(١) من الآية ٨ من سورة الانشقاق.

(٢) أخرجه البخاري، في كتاب العلم: باب من سمع شيئاً فراجعه حتى يعرفه رقم: (١٠٣).

(٣) من الآية ٨٢ من سورة الأنعام.

(٤) الآية ١٣ من سورة لقمان.

(٥) أخرجه البخاري (٤٧٧٦) في تفسير القرآن: باب لا تشرك بالله، إن الشرك لظلم عظيم، ومسلم (١٢٤) في الإيمان: باب صدق الإيمان وإخلاصه.

(٦) من الآية١٠١ من سورة النساء.

(٧) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين: باب صلاة المسافرين وقصرها رقم: (٦٨٦).

– وأشكل على الصحابة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة "[١]، حينما نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه إلى النفير العام للذهاب إلى بني قريظة، فأدرك المستجيبين للأمر بالنفير صلاة العصر في الطريق إليها، فاختلفوا في مراده بعدم صلاة العصر إلا في بني قريظة، فبعضهم أخذ بظاهر الأمر ولم يصل إلا في بني قريظة، وبعضهم أعمل فحوى الخطاب، وتأولَه على معنى الإسراع في الذهاب إليها فصل العصر في وقتها.

– روى ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب: " لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة"، فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي لم يُرد منا ذلك، فذُكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فلم يعنِّف واحداً منهم[٢].

وهكذا نجد الاستشكال مثارا موجوداً في الصدر الأول، ولا عجب ولا عيب في ذلك، ما دام القصد صحيحاً، والنية صافية في طلب العلم، وفهم مراد الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، حتى يقع الامتثال والتعبد على الصورة المرضية.

ثم لما خفت نور النبوة ودخل الناس في الأهواء المضلة والآراء الفاسدة، وبزغت البدع على اختلاف أشكالها، ودخل الإسلامَ من يتسمى باسمه ويبطن الكيد له، فبدؤوا يثيرون الشبه، ويضربون الأحاديث بعضها ببعض، ويلبسون على الناس أحاديث نبيهم صلى الله عليه وسلم، فبدأ علماء الحق في بيان الحق، وتجلية الصواب للناس، ودحض مزاعم المبتدعة ونحوهم،

---

(١) أخرجه البخاري (٧/٥١٨/ رقم ٤١١٩) كتاب المغازي، باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة، ومحاصرتهم لهم.

(٢) أخرجه البخاري (٧/٥١٨/ رقم ٤١١٩) الموضع السابق.

وصنفوا التصانيف النافعة، ونشأت العلوم وكان مما نشأ ولد (علم مشكل الحديث)، فبدأ العلماء بتأصيل الضوابط والقواعد التي يجب سلوكها عند توهم التعارض بين نصين من نصوص الشرع المطهر، فتظاهرت المؤلفات والمصنفات.

وأشير هنا إلى أن قضية الإشكال تكون أحياناً نسبية، فقد يشكل على زيد ما يراه عمرو واضحاً لا إشكال فيه، وهذا لاختلاف مدارك الناس وعقولهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: " قد يشكل على كثير من الناس نصوص لا يفهمونها، فتكون مشكلة بالنسبة إليهم لعجز فهمهم عن معانيها"[1].

([1]) مجموع الفتاوى (١٧ / ٣٠٧).

المطلب الثالث: أهمية علم مشكل الحديث

هذا الفن من أهم أنواع علوم الحديث، يحتاج إليه المحدثون والفقهاء وغيرهم، لأنه العلم الذي يبحث في الأحاديث المتعارضة ظاهريا، فيزيل تعارضها وإشكالها، ويوفق بينها، ويوضح معانيها، ويبين المراد منها، لأجل فهم الحديث النبويّ الشريف فهماً سليماً، واستنباط الأحكام الشرعية من السنة النبويّة استنباطاً صحيحاً، لا يتم إلا بمعرفة مختلف الحديث، وما من عالم إلا وهو مضطرٌ إليه ومفتقر لمعرفته.

ولا بد للمشتغل به من فهمٍ ثاقب، وعلم واسع، ودقة نظر، ودراية بالفقه والحديث، وأن يكون غواصاً في المعاني مختاراً أحسنها، عارفاً بالعام والخاص والمطلق والمقيد وما إلى ذالك من وجوه الدلالة(١).

فإنه لا يتصدى للكلام في حل المشكلات، إلا لمن كانت عنده الآلة والملكة في ذلك، وأتى الأمر من بابه، وفق الضوابط المعتبرة في فهم النصوص والجمع والترجيح بينها، مع صدق التوجه والدعاء وكثرة الاستغفار، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً * وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً﴾(٢). قال ابن تيمية: " فإن تعارض دلالات الأقوال وترجيح بعضها على بعض بحر خضم "(٣). ونقل ابن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ) عنه قوله وعلق قائلا: " إنه ليقف

---

(١) الأهدل: مصطلح الحديث ورجاله (ص: ١١٩) الطحان: وانظر تيسير الحديث (ص: ٥٨) .

(٢) الآيتان: ١٠٥، ١٠٦ من سورة النساء..

(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٤٦).

خاطري في المسألة والشيء، أو الحالة التي تشكل عليّ، فأستغفر الله تعالى ألف مرة أو أكثر، أو أقل حتى ينشرح الصدر، وينحل إشكال ما أشكل"[١]

وقد تواترت أقوال العلماء في بيان أهمية علم مشكل الحديث، وبيان فضل معرفته، من ذلك قول ابن حزم الظاهري (ت٤٦٣هـ): " وهذا من أدق ما يمكن أن يعترض أهل العلم من تأليف النصوص وأغمضه وأصعبه "[٢]، وقال أبو زكريا النووي(ت٦٧٦هـ):" هذا فنٌ من أهمِّ الأنواع، ويضطرُّ إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف "[٣].

ومن ثم تأتي أهمية هذا العلم من جهة:

١- تعلقه بأكثر العلوم الإسلامية، فيحتاجه دارس التفسير والعقيدة والحديث والفقه، وغيرها.

٢- وأنه يمكن المجتهد من الترجيح بين الأقوال، ومعرفة أسباب الخلاف فيها، وتحصيل الملكة في ذلك.

٣- أنه يمكن به الذب عن السنة، وحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من الضياع والقدح.

٤- قلة العلماء الذين تكلموا في هذا الفن، مما ينبه إلى دقته وأهميته.

٥- يمكن به الرد على شبهات الطاعنين في السنة، ومدعي الاختلاف في حديث النبي صلى الله عليه وسلم.

٦- أنه يساعد على تزكية منهج أهل السنة في فهم النصوص والتعامل معها.

---

(١) محمد بن أحمد عبد الهادي: العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ص: ٢١).

(٢) ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام (١٦٣/٢).

(٣) السيوطي: تدريب الراوي (١٧٥/٢). وقريب منه كلام ابن جماعة في المنهل الروي (٦٠)، وكذا السخاوي في فتح المغيث (٤٧٠/٣).

٧- إن من شأن النظر في طرق العلماء ومناهجهم في دفع إيهام الاضطراب عن أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، يُنمّي لدى طالب العلم ملكة التعامل مع النصوص الشرعية، ويربيه على تعظيم الوحي المتلو وغيره، فلا يرد منها شيئاً، بل يجتهد في طلب التوفيق والجمع بينها؛ لعلمه أن نصوص الوحي لا تتعارض ولا تتناقض.

٨- إنه يكتسب أهميته من أهمية مُتعلقه، وهو فقه الحديث، وقد بلغ مبلغا عظيما من عناية أئمة الحديث حتى عدَّه بعضهم نصف العلم، قال علي ابن المديني(ت٢٣٤هـ): "التفقه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم"[١].

وقد ذكر علي العويشز في "مقدمات في علم مختلف الحديث "[٢] أهمية علم مختلف الحديث والتي تنطبق تماماً على أهمية علم مشكل الحديث فقال:

- أن فهم الحديث النبوي الشريف فهماً سليماً، واستنباط الأحكام الشرعية لا يتم إلا بمعرفة مختلف الحديث.
- عناية العلماء بهذا الفن عناية كبيرة وتصنيفهم فيه.
- أن النظر في طرق العلماء ومناهجهم في دفع إيهام الاضطراب عن الأحاديث, يُنمي لدى طالب العلم ملكة في التعامل مع النصوص الشرعية.
- أن مختلف الحديث يكتسب أهميته من تعلقه بفقه الحديث.

المطلب الرابع: أسباب المشكل ووجهه.

يمكن تقسيم أسباب الإشكال في الحديث إلى قسمين:

---

(١) الرامهرمزي: المحدث الفاصل (٣٢٠)، البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢١١/٢)، الذهبي: سير أعلام النبلاء (٤٨/١١).

(٢) علي بن عبد الرحمن العويشز: مقدمات في علم مختلف الحديث (ص: ٤ - ٥).

الأول: أسباب ناشئة عن إشكال معنى الحديث، واستصعاب العقل البشري فهمه، لتعلق موضوعه بعنصر من عناصر العقيدة: كذات الله، وصفاته، والقضاء والقدر، واليوم الآخر، والنبوة.

الثاني: ما نتج الإشكال فيه عن توهم معارضته بالنص المحكم، أو العقل، أو العلم، أو الحس[١].

وقد أشار ابن القيم (ت٧٥١هـ) إلى طرف من أسباب الإشكال بقوله: " لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة، فإذا وقع التعارض، فإما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم، وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتاً، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر، إذا كان مما يقبل النسخ، أو التعارض في فهم السامع لا في نفس كلامه صلى الله عليه وسلم، فلا بد من وجه من هذه الوجوه الثلاثة. وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخاً للآخر، فهذا لا يوجد أصلاً، ومعاذ الله أن يُوجد في كلام الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق، والآفة من التقصير في معرفة المنقول، والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مراده صلى الله عليه وسلم، وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معاً، ومن هاهنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع"[٢].

يظهر مما سبق من نص ابن القيم -رحمه الله- رده أسباب التعارض والاختلاف بين الأحاديث إلى ما يلي:

١) إما أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم، وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتاً، فالثقة يغلط.

---

(١) الجوابي: جهود المحدثين (ص: ٤١٦).

(٢) ابن القيم: زاد المعاد (١٤٩/٤).

٢) وإما أن يكون أحد الحديثين ناسخاً للآخر، إذا كان مما يقبل النسخ.
٣) وإما أن يكون التعارض في فهم السامع، لا في نفس كلامه صلى الله عليه وسلم.
٤) وإما من جهة تقصير الناظر في معرفة المنقول، والتمييز بين صحيحه ومعلوله, أو من القصور في فهم مراده صلى الله عليه وسلم، وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معاً.
٥) أو تحكيم آراء الرجال، وقواعد مذهب من المذاهب على السنة النبوية.

وذكر أيضا الدكتور مصطفى السباعي[١] أسباباً لاختلاف الحديث، منها:

- أن يفعل النبي صلى الله عليه وسلم الفعل على وجهين، إشارة إلى الجواز كأحاديث صلاة الوتر، أنها سبع أو تسع، أو إحدى عشر.
- اختلافهم في حكاية حال شاهدوها من رسول الله صلى الله عليه وسلم، مثل: اختلافهم في حجة الرسول صلى الله عليه وسلم، هل كان قارناً، أو مفرداً، أو متمتعاً، وهو لا يطلع عليه الناس.
- اختلاف الصحابة -رضي الله عنهم- في فهم المراد من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، فهذا يَفْهم الوجوب، وذلك يَفْهم الاستحباب.
- أن يسمع الصحابة -رضي الله عنهم- حكماً جديدا ناسخاً للأول، ولا يكون الثاني قد سمعه، فيظل يروي الحكم الأول على ما سمع.

(١) السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص: ٢٠٣-٢٠٤).

المطلب الخامس

الفروق بين مختلف الحديث ومشكله, وبين الاختلاف الحقيقي والظاهري

الفرع الأول:

الفروق بين مختلف الحديث ومشكله.

توجد عدة فروق بين مختلف الحديث ومشكله من جهات عدة:

- فالمختلف في اللغة: مشتق من الاختلاف، بينما المشكل مشتق من الإشكال، وهو الذي يعني الالتباس.

-سببه التعارض الظاهري بين حديثين دون غيرهما من أدلة الشرع، بينما سبب الإشكال في الحديث المشكل: قد يكون التعارض الظاهري بين آية وحديث، أو بين حديثين أو أكثر، وقد يكون سببه معارضة الحديث للإجماع، أو معارضة الحديث للقياس، أو مناقضة الحديث للعقل، أو الغموض في دلالة لفظ الحديث على المعنى لسبب يتعلق باللفظ، فيكون مفتقرا إلى قرينة خارجية تزيل خفاءه، مثل الألفاظ المشتركة.

-الفرق بينهما في الحكم: أن الحكم في المختلف أن يحاول المجتهد التوفيق بين الأحاديث المختلفة، بإعمال القواعد المقررة عند العلماء، بخلاف المشكل، فحكمه النظر والتأمل في المعاني المحتملة للفظ وضبطها، والبحث عن القرائن التي يمكن بواسطتها معرفة المراد من تلك المعاني المحتملة في اللفظ، حتى ينسجم مع نصوص التشريع الإسلامي وقواعده العامة [١].

---

[١] د. أسامة خياط: مختلف الحديث (ص: ٣٣) عبد اللطيف السيد علي: المنهج الإسلامي (ص١٨-١٩)، الأهدل: ومصطلح الحديث ورجاله (ص: ١١٨)، د. عبد المجيد السوسوة: منهج التوفيق والترجيح (ص: ٥٧، ٥٨).

الفرع الثاني :

الفرق بين الاختلاف الحقيقي والظاهري.

الاختلاف الحقيقي:

هو التضاد التام بين حجتين متساويتين، دلالةً وثبوتاً وعدداً، ومتحدتين زماناً ومحلاً[١]. وهذا لا يمكن وقوعه في الأحاديث النبوية؛ لأنها وحي من الله تعالى. قال الله سبحانه:(وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلا وَحْيٌ يُوحَى)[٢]، والوحي يستحيل وقوع الاختلاف والتناقض فيه، لقوله تعالى: (وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافاً كَثِيراً)[٣]. قال الإمام محمد بن جرير الطبري(ت ٣١٠هـ) في تفسيره لهذه الآية: " وأن الذي أتيتهم به من التنزيل من عند ربهم، لاتساق معانيه وائتلاف أحكامه، وتأييد بعضه بعضاً بالتصديق، وشهادة بعضه لبعض بالتحقيق، فإن ذلك لو كان من عند غير الله لاختلفت أحكامه، وتناقضت معانيه، وأبان بعضه عن فساد بعض"[٤]. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– : " لا يجوز أن يوجد في الشرع خبران متعارضان من جميع الوجوه، وليس مع أحدهما ترجيح يقدم به"[٥]. وقال ابن القيم –رحمه الله تعالى–: " وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه، ليس أحدهما ناسخاً للآخر، فهذا لا يوجد أصلاً، ومعاذ الله أن يوجد

---

(١) د. السوسوة: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص ٥٩).

(٢) الآيتان ٣، ٤ من سورة النجم.

(٣) من الآية ٨٢ من سورة النساء.

(٤) تفسير الطبري (١٧٩/٥).

(٥) آل تيمية: المسودة (٣٠٦).

في كلام الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم، الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق"[١].

الاختلاف الظاهري:

وهو وهم يكون في ذهن الناظر، ولا وجود له في الواقع[٢]، قال الشاطبي (ت٧٩٠هـ): " كل من تحقق بأصول الشريعة، فأدلتها عنده لا تكاد تتعارض، كما أن كل من حقق مناط المسائل، فلا يكاد يقف في متشابه، لأن الشريعة لا تعارض فيها البتة، فالمتحقق بها متحقق بما في الأمر، فيلزم أن لا يكون عنده تعارض، ولذلك لا تجد البتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما، بحيث وجب عليهم الوقوف، لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ؛ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم"[٣]

(١) ابن القيم: زاد المعاد (٤/ ١٤٩)، ابن القيم: مفتاح دار السعادة (٣٨٣/٣).

(٢) د. السوسوة: منهج التوفيق والترجيح (٨٧).

(٣) الشاطبي: الموافقات (٢٩٤/٤)

المطلب السادس

مسالك العلماء في دفع مشكل الحديث

كان للصحابة مسلك في دفع التعارض بين الأحاديث التي بها إشكال من وجهة نظرهم، نجد هذا المسلك في تأويل أحد الحديثين المتعارضين ظاهرا في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم. بعدم صلاة العصر إلا في بني قريظة، مع أمره صلى الله عليه وسلم، بأداء كل صلاة في وقتها بما رواه عبد الله بن مسعود –رضي الله عنها– قال: " سألت النبي صلى الله عليه وسلم. أي العمل أحب إلى الله؟ قال: الصلاة على وقتها، قلت: ثم أي؟ قال: ثم بر الوالدين، قلت: ثم أي؟ قال: الجهاد في سبيل الله، قال: حدثني بهن، ولو استزدته لزادني"[(١)]، وقد انقسموا في ذلك إلى فريقين:

الفريق الأول: رجح ظاهر الخطاب في حديث: "لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة"، ورآه مخصصا لعموم الصلاة الواجب أداؤها في أوقاتها لخصوصية في المأمور به بالنص عليه، فقدم الخاص على العام، ولم يصل إلا حيث أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الفريق الثاني: رجح الأمر بأداء الصلاة في أوقاتها، وقيد نهي الرسول صلى الله عليه وسلم عن أدائها إلا في بني قريظة، بلزوم أداؤها في وقتها وبعدم إفضاء أدائها في بني قريظة إلى فوات الصلاة وخروجها عن وقتها، وأن المقصود هو أن يسرع الصحابة في سيرهم بحيث يصلون إلى بني قريظة بالسرعة الممكنة.

وقد أقر الرسول صلى الله عليه وسلم كلا الفريقين على اجتهاده، فقد روى البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم. قال: " لا يصلين أحدكم العصر

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، برقم ٥٠٤. كتاب مواقيت الصلاة – باب فضل الصلاة لوقتها.

إلا في بني قريظة، فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيهم، وقال بعضهم: بل نصلي لم يُرِدْ منَّا ذلك، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فلم يعنف واحداً منهم"[١].

ومن ذلك يتبين لنا أن الإشكال والتعارض كان منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، وبعد وفاته ثم التابعين، وإلى يومنا هذا[٢].

وكان للعلماء مسالك شتى في دفع التعارض والإشكال بين الأحاديث، والذي عليه جماهير أهل العلم[٣] في دفع التعارض الظاهري بين مختلف الحديث، هو أن يسلك المجتهد الطرق التالية:

أولا: مسلك الجمع:

فيجب على المجتهد أن يحاول الجمع بين الحديثين المتعارضين ظاهراً، وذلك بحمل كل واحد من الحديثين على وجه يختلف على الوجه الذي حُمل عليه الحديث الآخر، لأن العمل بكل واحد من النصين أولى من العلم

---

[١] أخرجه البخاري (٧/٥١٨/ رقم ٤١١٩) كتاب المغازي، باب مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة، ومحاصرتهم لهم.

(٢) السوسوة: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص:٢٣) .

(٣) ينظر: الشافعي: الرسالة (٣٤١-٣٤٢)، السمعاني: قواطع الأدلة في الأصول (١/٤٠٤)، مجموع الفتاوى (٢٠/٢٤٧)، ابن القيم: إعلام الموقعين (٢/٤٢٥)، الشاطبي: الموافقات (٤/٢٩٤)، الحافظ العراقي: التقييد والإيضاح (٢/٨٤٤)، السيوطي: تدريب الراوي (٢/١٧٥)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٣/٤٧٤)، ابن جماعة: المنهل الروي (٦٠)، عثمان حسن: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة (١/٣٢٢)، محمد بن حسين الجيزاني: معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة (٢٧٩)، السوسوة: منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث (ص١١٣) د. نافذ حسين: مختلف الحديث (ص١٢٥)، د. أسامة خياط: مختلف الحديث (ص١٢٥-٣٣٢).

بأحد النصين وإهمال الآخر، وإنما كان هذا المسلك لاحتمال أن يكون بين الحديثين المتعارضين ظاهرا عموم وخصوص، أو إطلاق وتقييد، أو مجمل ومبين؛ إذ القاعدة المقررة عند العلماء أن إعمال الكلام أولى من إهماله[١]. قال الإمام الشافعي: "ولا ينسب الحديثان إلى الاختلاف ما كان لهما وجها يمضيان معا إنما المختلف ما لم يمضي إلا بسقوط غيره مثل أن يكون الحديثان في الشيء الواحد هذا يحله وهذا يحرمه"[٢] قال الخطابي (ت٣٨٨هـ): " وسبيل الحديثين إذا اختلفا في الظاهر وأمكن التوفيق بينهما وترتيب أحدهما على الآخر، أن لا يحملا على المنافاة، ولا يضرب بعضها ببعض، لكن يستعمل كل واحد منهما في موضعه، وبهذا جرت قضية العلماء في كثير من الحديث"[٣].

ثانيا: مسلك النسخ:

ومسلك نسخ أحد الحديثين للآخر إنما يكون حيث يتعذر الجمع بينهما بوجه من الوجوه، فيبحث المجتهد في تاريخ صدور كل من النصين عن الشارع، فإن عُلم تاريخ صدورهما، وأن أحدهما متقدم والآخر متأخر، وكان في أمر أو حكم واحد، عُمل بالمتأخر، واعتبر ناسخا لما سبقه، وتُرك العمل بالمتقدم، واعتبر منسوخا بما ورد بعده. قال الشافعي: " فإذا لم يحتمل

---

(١) علي بن عبد الكافي السبكي: الإبهاج (١٢٩/٢)، الزركشي: المنثور (١٨٣/١)، المجددي: قواعد الفقه (ص٦٠)، الزرقاء: شرح القواعد الفقهية (ص٣٢١)، محمد آل بورنو: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية (١٨٧).

(٢) الإمام الشافعي: الرسالة (٣٤٢/١).

(٣) الخطابي: معالم السنن (٦٨/٣).

الحديثان إلا الاختلاف كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام كان أحدهما ناسخا والآخر منسوخا"[١].

ثالثا: مسلك الترجيح:

ومسلك الترجيح بين الحديثين المتعارضين ظاهرا، إنما يكون عند تعذر الجمع بينهما على وجه مقبول، وتعذر الوقوف على المتقدم منهما والمتأخر، فيبحث المجتهد في درجة النصين من حيث القوة، فإن وجد مرجحاً لأحدهما على الآخر، عُمل بالراجح وتُرك المرجوح، إذا تقوى أحد الحديثين على الآخر بدليل[٢] لا بمجرد الهوى. قال الشافعي: " ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله أو أشبه بمعنى سنن النبي صلى الله عليه وسلم، مما سوى الحديثين المختلفين أو أشبه بالقياس، فأي الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه"[٣]. وقال الإمام الشوكاني (ت١٢٥٠هـ): في مبحث وجوه الترجيح بين المتعارضين: (إنه متفق عليه، ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد به، ومن نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم وجدهم متفقين على العمل بالراجح وترك المرجوح"[٤].

رابعا: مسلك التوقف:

ويصار إلى التوقف إذا تعذر الجمع بين الحديثين المتعارضين ظاهرا، ولم يمكن النسخ أو الترجيح بينهما، فيتوقف المجتهد عن العمل بأحد النصين حتي يتبين وجه الترجيح[٥].قال الشاطبي: " التوقف عن القول بمقتضى

---

(١) الإمام الشافعي: اختلاف الحديث (ص٤٨٧).

(٢) المطيعي: تكملة المجموع (١٣/١١٠-١١١، ١٢٠-١٢١).

(٣) الإمام الشافعي: اختلاف الحديث (ص٤٨٧).

(٤) الشوكاني: إرشاد الفحول (ص٤٦٠).

(٥) د. عبد المجيد السوسوة: منهج التوفيق والترجيح (ص: ١١٤- ١١٥) .

أحدهما وهو الواجب إذالم يقع ترجيح"[١]. وقال السّخاوي (ت٩٠٢هـ): " ثم التوقف عن العمل بأحد الحديثين والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط؛ لأن خفاء ترجيح أحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر في الحالة الراهنة مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفي عليه، وفوق كل ذي علم عليم"[٢].

وقال الدكتور الجوابي في رفع الإشكال: "يرفع الإشكال عن الحديث بالتأويل، وينبغي أن يكون المؤول أهلاً له، يستطيع استخراج المعنى الخفي باستخدام الوسائل المساعدة على ذلك، ويؤيد ما توصل إليه بأدلة مسلمة من جمهور علماء المسلمين، وأن يكون نزيهاً في تعامله مع الحديث متجرداً عن المؤثرات التي تميل به إلى تأييد فكرة سابقة عنده.

وقام بعض علماء الحديث بتأويلات نزيهة حالوا فيها الغوص عن المعنى المراد من الحديث واستنتاجه فعملوا جهدهم في دفع الإشكال وتقريب المعنى من العقول، وقصور بعضهم في تحقيق هذا المطلب ليس تقصيراً منهم بل هو الأمر الممكن الذي استطاعوه".[٣]

ومن الأمثلة التطبيقية على مسالك العلماء تجاه مشكل الحديث، ما يلي:

المثال الأول:

عن بسرة بنت صفوان رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: " من مس ذكره فليتوضأ" [٤]، وعن طَلْق بن علي رضي الله عنه قال: "

---

(١) الشاطبي: الموافقات (٤/١٥٤).

(٢) الحافظ العراقي: فتح المغيث (٣/٤٧٥).

[٣] د. الجوابي: جهود المحدثين (ص: ٤١٧).

(٤) أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحيهما، والشافعي في مسنده، والبيهقي والدارقطني والنسائي وأبو داود في سننهم، وقال ابن حجر: أخرجه مالك والشافعي

سأَل رجلٌ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، أَيَتَوَضَّأُ أَحَدُنَا إِذَا مَسَّ ذَكَرَهُ؟ قَالَ: " إِنَّمَا هُوَ بُضْعَةٌ مِنْكَ"(١).

عنه، وأحمد والأربعة، وابن خزيمة، وابن حبان والحاكم وابن الجارود من حديثها، وصححه الترمذي ونقل عن البخاري أنه أصح شيء في الباب، وقال أبو داود: رجاء حصول حديث بسرة ليس بصحيح، قال: بل هو صحيح، وقال الدارقطني: صحيح ثابت، وصححه أيضا يحيى بن معين فيما حكاه ابن عبد البر وأبو حامد ابن الشرقي والبيهقي والحازمي، وقال البيهقي هذا الحديث وإن لم يخرجه الشيخان لاختلاف وقع في سماع عروة منها أو من مروان، فقد احتجا بجميع رواته، واحتج البخاري بمروان بن الحكم في عدة أحاديث، فهو على شرط البخاري بكل حال، وقال الإسماعيلي في صحيحه في أواخر تفسير سورة آل عمران: إنه يلزم البخاري إخراجه، فقد أخرج نظيره، وغاية ما يعلل به هذا الحديث: أنه من رواية عروة عن مروان عن بسرة، وأن رواية من رواه عن عروة عن بسرة منقطعة، فإن مروان حدث به عروة، فاستراب عروة بذلك، فأرسل مروان رجلا من حرسه إلى بسرة، فعاد إليه بأنها ذكرت ذلك، فرواية من رواه عن عروة عن بسرة منقطعة، والواسطة بينه وبينها إما مروان وهو مطعون في عدالته، أو حرسيه وهو مجهول، وقد جزم ابن خزيمة وغير واحد من الأئمة بأن عروة سمعه من بسرة، وفي صحيح ابن خزيمة وابن حبان: قال عروة: فذهبت إلى بسرة فسألتها فصدقته، واستدل على ذلك برواية جماعة من الأئمة له عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة، قال عروة: ثم لقيت بسرة فصدقته، وبمعنى هذا أجاب الدارقطني وابن حبان، وقد أكثر ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم من سياق الإشارة بما اجتمع لي في الأطراف التي جمعتها لكتبهم وبسط الدارقطني في علله الكلام عليه. (صحيح ابن خزيمة ٢٢/١، صحيح ابن حبان ٣٩٧/٣، مسند الشافعي ١٢/١، سنن البيهقي ١٢٩/١، سنن الدارقطني ١٤٨/١، سنن النسائي ١٠٠/١، سنن أبي داود ٤٦/١، ابن حجر: تلخيص الحبير ١٢٢/١).

(١) أخرجه النسائي والدارقطني في سننهما، وصححه ابن حبان، وقال ابن حجر: قال الترمذي هو أحسن شيء يروي في هذا الباب، ونقل الطحاوي عن علي بن المديني قال: هو أحسن من حديث بسرة، وقال عمرو بن علي الفلاس: حديث طلق عندنا أثبت

فهذان الحديثان بينهما اختلاف ظاهري، فأحدهما يفيد أن مسَّ الذكر ينقض الوضوء، والآخر يفيد خلاف ذلك.

وقد سلك العلماء في دفع هذا الإشكال بين الحديثين مسالك ثلاثة:

- مسلك الجمع بين الحديثين, حيث حمل حديث بسرة على من مسه بشهوة، وحديث طلق على من مسه بغير شهوة.

- مسلك النسخ: حيث قيل إن حديث طلق منسوخ، لأن وفادته على النبي صلى الله عليه وسلم في السنة الأولى، ومن روى النقض متأخر كأبي هريرة رضي الله عنه، فيكون هو الناسخ.

- مسلك الترجيح: إذ قالوا: يرجح حديث بسرة في النقض، للأكثرية، فقد روى هذا المعنى عن النبي صلى الله عليه وسلم سبعة عشر راويا، حتى عده بعضهم من المتواتر، ولأن أحاديث النقض أصح من جهة الثبوت من حديث عدم النقض, ولأنه قال به كثير من الصحابة، حيث نقل عن اثني عشر صحابيا القول بمقتضاه، ولأنه ناقل عن الأصل، فالأصل عدم النقض، وما كان ناقلا عن الأصل، فهو أرجح من غيره.

المثال الثاني:

روى عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: " وقت الظهر إذا زالت الشمس، وكان ظل الرجل كطوله، ما لم يحضر وقت العصر، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس..." [1]، وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما " أن النبي صلى الله عليه وسلم جاءه جبريل، فقال:

من حديث بسرة. (سنن النسائي ١٠١/١، سنن الدارقطني ١٤٩/١، صحيح ابن حبان ٤٠٣/٣، ابن حجر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٤١/١)

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٤٢٧/١، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب روينا الصلوات الخمس، حديث رقم: ٦١٢.

قم فصله، فصلى الظهر حين زالت الشمس، ثم جاءه العصر، فقال: قم فصله، فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله ..." – فذكر الحديث – ثم جاءه من الغد للظهر، فقال: قم فصله، فصلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، ثم جاءه للعصر، فقال: قم فصله، فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ..." الحديث، وفي آخره قال: "ما بين هذين وقت"[١].

فأفاد الحديث الأول أن وقت صلاة العصر ينتهي باصفرار الشمس، وأفاد الحديث الثاني أنه ينتهي إذا صار ظل كل شيء مثليه.

وقد سلك العلماء في دفع الإشكال بين الحديثين مسالك ثلاثة:

– مسلك الجمع بين الحديثين: إذ جمعوا بينهما بقرب المدة بين الوقتين، فبداية اصفرار الشمس يكون حين مصير ظل كل شيء مثليه، أو أنه إذا ابتدأها عند مصير ظل كل شيء مثليه، فينتهي منها عند اصفرار الشمس، ولاسيما في أيام الشتاء وقصر وقت العصر.

– مسلك النسخ: حيث ميزوا بين المتقدم والمتأخر، وأفادوا أن حديث جبريل مُتَقَدِّم فِي أَوَّل الأَمْر بِمَكَّة، وحديث ابن عمرو متَأَخِّر فِي أَوَاخِر الأَمر بالمدِينَة، فَوَجَبَ اعتِمَاده، فيكون هو الناسخ.

– مسلك الترجيح: حيث رجحوا حديث ابن عمرو، لأنه في صحيح مسلم، بخلاف الحديث الآخر فليس في أحد الصحيحين على زعمهم، بالإضافة إلى أن حديث ابن عمرو قولي، وحديث إمامة جبريل حديث فعلي، والقول مقدم على الفعل.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٤٢٩/١، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب روينا الصلوات الخمس، حديث رقم: ٦١٤.

المطلب السابع:

المؤلفات في المشكل

اهتم العلماء اهتماما كبيرا بالتأليف في علم مشكل الحديث، وحددوا أهم أسبابه، وبينوا طرق دفع الإشكال فيه، وأفصحوا عن مسالك العلماء في ذلك ونحوها من مسائله. ومن هؤلاء: الإمام ابن خزيمة (ت٣١١هـ)، فهو من أحسن الناس كلاماً فيه، حتى قال عن نفسه وجزم عدم وجود أحاديث متعارضة حقيقة، فقال: " لا أعرف حديثين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به لأؤلف بينهما"[(١)]. ثم من العلماء من صنف فيه مصنفات تناولت الجوانب المختلفة فيه، ومن هؤلاء:

١- الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) الذي أفرد رسالة خاصة وسمها بقوله: "اختلاف الحديث"، نشرت مفردة، مستقلة كما ألحقها بكتابه الأم، وذكر فيها طرفاً من الأخبار ومن نصوص السنة النبوية المتعارضة ظاهريا، فسعى غلى توجيهها توجيها سليما بقواعد، فأزال عنها إشكالها ودفع التعارض عنها، وفق منهج علمي رصين، من خلال مسلك سبيل الجمع إن أمكن، أو النسخ إن ثبت، أو الترجيح إن تعذر الجمع، ولم يَثْبُت النسخ، وهذا المنهج هو ما التزمه الجمهور في دفع التعارض والتوفيق بين الأحاديث، وهو ما أشار إليه الشافعي في مقدمة كتابه هذا حيث قال: " وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معاً، استعملا معاً، ولم يعطل واحد منهما الآخر[...] فإذا لم يحتمل الحديثان إلا الاختلاف -كما اختلفت القبلة نحو بيت المقدس والبيت الحرام- كان أحدهما ناسخاً والآخر منسوخاً[...]ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله، أو أشبه بمعنى سنن النبي صلى

---

(١) السيوطي: تدريب الراوي (١٧٦/٢)، ابن جماعة: المنهل الروي (٦٠/١)، الحافظ العراقي: فتح المغيث (٤٧٠/٣).

الله عليه وسلم، مما سوى الحديثين المختلفين، أو أشبه بالقياس، فأي الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاهما عندنا أن يصار إليه"[١].

بيد أن الشافعي -رحمه الله- لم يقصد في هذا الكتاب استيعاب النصوص المتعارضة في السنة، وإنما قصد التمثيل وبيان كيفية إزالة التعارض بينها، لتكون نموذجاً حقيقا لمن جاء بعده من العلماء، ليسلكوا المنهج نفسه في تدبير الاختلاف الدائر في النصوص والأخبار. وقد أشاد السخاوي بصنيع الشافعي، مبرزا قيمة تأسيس علم تدبير الاختلاف، فقال: " وأول من تكلم فيه إمامنا الشافعي، وله فيه مجلد جليل من جملة كتب الأم، ولكنه لم يقصد استيعابه، بل هو مدخل عظيم لهذا النوع، يتنبه به العارف على طريقه"[٢].

وقد تميز هذا الكتاب بأنه تصنيف مستقل ومختص بنوع (مختلف الحديث)، فلم يأت فيه الشافعي بأنواع الحديث المشكل الأخرى، فصار مضمون الكتاب مطابقاً لعنوانه، ولم يقصد الاستقصاء، والجمع أو الإحاطة والشمول، وإنما الانتخاب والتمثيل. قال النووي -رحمه الله-: " صنف فيه الإمام الشافعي ولم يقصد -رحمه الله- استيفاءه، بل ذكر جملة ينبه بها على طريقه"[٣]، ومما ينبغي التنبيه عليه هنا أن هذا الكتاب قد خصصه الشافعي في مسائل الفقه، ولم يذكر شيئاً من المسائل المتعلقة بالعقيدة.

٢- أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري (ت٢٧٦هـ) في كتابه: " تأويل مختلف الحديث"، وكان غرضه من هذا الكتاب (الرد على من ادّعى على الحديث التناقض والاختلاف، واستحالة المعنى من المنتسبين إلى

---

(١) الإمام الشافعي: اختلاف الحديث (ص٤٠).

(٢) الحافظ العراقي: فتح المغيث (٣/٧١).

(٣) السيوطي: تدريب الراوي (٢/١٩٦).

المسلمين)[١]. قال النووي: " ثم صنف فيه ابن قتيبة، فأتى بأشياء حسنة وأشياء غير حسنة لكون غيرها أقوى وأولى وترك معظم المختلف"[٢].

وقد جاء كتابه متناولاً خمسة أنواع من الأحاديث، وهي كالآتي:

- الأحاديث التي ادُّعي عليها التناقض، وهو أكثرها[٣].
- الأحاديث التي قيل فيها: إنها تخالف كتاب الله تعالى[٤].
- الأحاديث التي قيل فيها: إنها تخالف النظر وحجة العقل[٥].
- الأحاديث التي قيل فيها: إنها تخالف الإجماع[٦].
- الأحاديث التي قيل فيها: إنها يبطلها القياس[٧][٨].

ويظهر من هذه العناوين عدم اقتصار ابن قتيبة في كتابه على المختلف بل تناول المشكل، ولهذا فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن " الأولى بابن قتيبة أن يسمي كتابه:تأويل مشكل الحديث"[٩]، كما سمَّى كتابه الآخر: "تأويل مشكل القرآن"، وهذا بناءً على القول بالتفريق بين المختلف والمشكل – على ما تقدم–، أما على القول بأنهما شيء واحد فلا إشكال، وقد امتاز هذا الكتاب باشتماله على جملة من الأحاديث التي يطعن بها أهل البدع على أهل

---

(١) ابن قتيبة: تأويل مختلف الحديث (١٤٥).

(٢) السيوطي: تدريب الراوي (١٩٦/٢).

(٣) انظر على سبيل المثال: (ص٩٦، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١٤، ١٢١، ١٤٤).

(٤) انظر على سبيل المثال: (ص١١١، ١٨٠، ١٨١، ٢٢٧، ٢٧٩).

(٥) انظر على سبيل المثال: (ص٩١، ٩٤، ١٦٥).

(٦) انظر: (ص٢٤١).

(٧) انظر: (ص١٣٧)، وليس فيه غير هذا الموضع.

(٨) انظر: د. أسامة الخياط: مختلف الحديث (ص٤٠٢).

(٩) د. نافذ حسين حماد: مختلف الحديث (ص٦٥).

السنة، فدفع التعارض عنها، وأزال ما استُشكل فيها، بتوجيهات سديدة، وأجوبة شافية غالباً كما امتاز كتابه بتنوع الأدلة، فهو لا يقتصر في الاحتجاج على الأدلة الشرعية، بل يتبع ذلك أحياناً بالأدلة العقلية، والشواهد اللغوية والشعرية، مما أكسبه أهمية بالغة عند أهل العلم، وهو كتاب متنوع المسائل، ففيه ما يتعلق بالعقيدة، والفقه وغيرهما، وإن كانت مسائل العقيدة فيه أغلب.

٣- أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي (ت٣٢١هـ) في كتابه (مشكل الآثار) وهو من أعظم ما صنف في هذا الباب، وقد بيّن في مطلع كتابه غرضه من تأليف الكتاب، فقال: " وَإِنِّي نَظَرْتُ فِي الآثَارِ المروِيَّةِ عنه صلى الله عليه وسلم بِالأَسَانِيدِ المقبولَةِ التي نَقَلَهَا ذَوُو التَّثَبُّتِ فيها وَالأَمَانَةِ عليها وَحُسْنِ الأَدَاءِ لها فَوَجَدْت فيها أَشْيَاءَ مِمَّا يَسْقُطُ مَعْرِفَتُهَا وَالعِلْمُ بما فيها عن أَكْثَرِ الناس، فَمَالَ قَلْبِي إِلَى تَأَمُّلِهَا وَتِبْيَانِ ما قَدَرْت عليه من مُشْكِلِهَا وَمِنْ اسْتِخْرَاجِ الأَحْكَامِ التي فيها وَمِنْ نَفْيِ الإِحَالاَتِ عنها وَأَن أَجعل ذلك أَبْوَابًا أَذْكُرُ في كل باب منها ما يَهَبُ اللَّهُ عز وجل لي من ذلك منها حتى أتى فِيمَا قَدَرْت عليه منها كَذَلِكَ مُلْتَمِسًا ثَوَابَ اللهِ عز وجل عليه، وَاَللَّهَ أَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ لِذَلِكَ وَالْمَعُونَةَ عليه، فإنه جَوَّادٌ كَرِيمٌ، وهو حَسْبِي وَنِعْمَ الوَكِيلُ"[١].

يظهر من كلام الطحاوي أنه قصد في تأليفه: بيان ما قدر عليه من مشكل الحديث، واستخراج الأحكام الموجودة فيها، ونفي الإحالات عنها، وقد جاء كتابه -كما وعد- مستوفياً لهذه الأمور الثلاثة، كما جاء كتابه متميزاً بالشمول والتنوع، فلم تقتصر مسائله على موضوع أو فنٍّ معين، بل شملت مواضيع وفنوناً متعددة: في العقائد، والآداب، والفقه، والفرائض، وأسباب النزول، والقراءات، وغيرها[٢].

---

(١) الطحاوي: شرح مشكل الآثار (٦/١).

(٢) د. أسامة خياط: مختلف الحديث (٤١٣).

وقد قسم كتابه إلى أبواب، وجعل لكل باب عنواناً يدل على الإشكال الذي يريد الكلام عليه، وكثيراً ما يُصَدِّرُ العنوان بقوله: "باب: بيان مشكل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم..." فيذكر الحديث، وامتاز كتابه أيضاً باتصال أكثر أحاديثه التي يوردها، فهو يذكرها بسنده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ممَّا يسهل الوقوف على الرواية ودرجة صحتها والحكم عليها، وقد يُتبع الرواية ببيان ما فيها من انقطاع، أو ضعف راوٍ، أو اشتباه في نسب، أو غير ذلك إن وجد.

٤- أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورَك الأصبهاني (٤٠٦هـ)، في كتابه: "مشكل الحديث وبيانه"، وهذا الكتاب جمع فيه مؤلفه جملة من أحاديث العقيدة التي رأى فيها -رحمه الله- أن ظاهرها التشبيه والتجسيم، بناءً على مذهبه في الصفات، فيقوم بتأويلها وصرفها عن ظاهرها المراد منها[١].

وكثيراً ما يصدر الحديث الذي يريد تأويله بقوله: " ذكر خبر مما يقتضي التأويل ويوهم ظاهره التشبيه"[٢]، ومن الصفات التي أوَّلها: اليد[٣]، والأصابع[٤]، والقدم[٥]، والنزول[٦]، والضحك[٧]، والعجب[٨]، والفرح[١]،

---

(١) ينظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٢/٥٥٨-٥٦٩)، د. سليمان الدبيخي: أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين (ص٣٩-٤٠).

(٢) انظر على سبيل المثال: (٤٢، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٢، ١٤٦، ١٥٢، ١٦٠).

(٣) انظر: (١٠٧، ١١٤، ٤٥٧).

(٤) انظر (٢٥٤).

(٥) انظر: (١٣٤ . ١٤٠).

(٦) انظر: (٢١٥).

(٧) انظر: (١٤٨).

(٨) انظر (٢٠٧).

والاستواء[٢]، والعلو[٣]، فالكتاب خاص بالعقيدة على المذهب الأشعري، وهو عبارة عن ثلاثة أقسام مرتبط بعضها ببعض[٤]، الأول أورد فيه أكثر من خمسة وسبعين حديثاً، مما يرى أن ظاهرها يوهم التشبيه، فأوَّلها وبين معناها من وجهة نظر أشعرية[٥]، والثاني للرد على ابن خزيمة في كتابه: (التوحيد)، أورد فيه عشرة أحاديث، يشترك بعضها مع القسم الأول، وأوَّلها كغيرها من أحاديث الصفات، وخطَّأ ابنَ خزيمة في حملها على ظاهرها مع نفي المماثلة، وقد بدأه بقوله: "فصل فيما ذكره ابن خزيمة في كتاب التوحيد[٦]"، والثالث خصّه للردِّ على أبي بكر أحمد بن إسحاق الصبغي صاحب ابن خزيمة، في كتابه: (الأسماء والصفات)، وقد عقد فيه أكثر من عشرين فصلاً في تأويل صفات الله تعالى، وابتدأه بقوله: "فصل آخر فيما ذكره الصبغي في كتاب الأسماء والصفات"[٧]، وختم هذا الكتاب بقوله: " كَمُلَ بيان ما أشكل ظاهره من صحيح الحديث مما أوهم التشبيه، ولبَّس بذلك المجسمون، وازدراه الملحدون، وطعن في روايته المبتدعون، وإيضاح ما خفي باطنه مما أغفله الجاهلون، وأنكره المعطلون..."[٨].

---

(١) انظر: (٢٠٢ ـ ١٠٣).

(٢) انظر: (٤٧٧).

(٣) انظر: (١٦٧ ـ ١٦٨).

(٤) انظر: د. نافذ حسين: مختلف الحديث (٧٢ ـ ٧٤).

(٥) يبدأ هذا القسم من أول الكتاب حتى (ص ٣٩١).

(٦) يبدأ هذا القسم من (٣٩٢ ـ ٤٤٤).

(٧) بداية هذا القسم من (ص ٤٤٥).

(٨) ابن فورك: مشكل الحديث (٥٢٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مَعْرِض حديثه عن تأويلات أهل الكلام: "هؤلاء يقرنون بالأحاديث الصحيحة أحاديث كثيرة موضوعة، ويقولون بتأويل الجميع، كما فعل أبو بكر بن فورك في كتاب: "مشكل الحديث"[١].

٥- ابن الجوزي (٥٩٧ هـ)، في كتابه: "كشف المشكل من حديث الصحيحين"، حيث ألفه لشرح ما استُشكِل من حديث الصحيحين، معتمداً فيها على كتاب (الجمع بين الصحيحين) للحميدي، والذي رتبه مؤلفه على المسانيد، ممَّا جعل ابن الجوزي يسلك سبيله في هذا الترتيب، فجاء كتاب ابن الجوزي مرتباً على المسانيد، لا على الأبواب الفقهية، وهذا ما جعل الاستفادة منه صعبة وشاقة.

وقد أشار في مقدمة كتابه إلى السبب المباشر الذي حرَّك همته لتأليف هذا الكتاب، وهو أن سائلاً سأله ذلك، قال: "فأنعمت له، وظننت الأمر سهلاً، فإذا نيل سُهَيْلٍ أسهل"؛ لكن هذا الأمر لم يكن ليثني إرادته أو يوهن من عزيمته، يقول: "فلما رأيت طرق شرحه شاسعة، شمرت عن ساق الجَدِّ، مستعيناً بالله عز وجل..."[٢]، كما أشار إلى أنه سيُعنى بكشف الإشكال المعنوي، لكون الحاجة إليه أمس، والعناية به أجدر وأحق، خاصةً وأن الحميدي قد ألف كتاباً في شرح غريب مفردات أحاديث الصحيحين فسدَّ هذه الثغرة[٣].

ومما تميز به هذا الكتاب عن الكتب السابقة أنه خاص بالصحيحين، فلم يُدْخِلْ فيه حديثاً ليس فيهما أو في أحدهما، كما تميز بأنه لم يقتصر على

---

(١) شيخ الإسلام ابن تيمية: درء التعارض (٥/٢٣٦).

(٢) ابن الجوزي: كشف المشكل (١/٦).

(٣) انظر: ابن فورك: كشف المشكل (١/٦)، وكتاب الإمام الحميدي مطبوع متداول، وعنوانه: "تفسير غريب ما في الصحيحين".

فنٍّ معين، بل تنوعت مسائله وأحاديثه لتشمل فنوناً متعددة، وقد نال الفقه منها بحظ وافر، وامتاز أيضاً بشرح الألفاظ الغريبة، مع العناية بضبط اللفظة، وذكر تصاريفها واشتقاقاتها، وبيان دلالتها بالاستشهاد على ذلك من أقوال أئمة اللغة، وأشعار العرب[١]، كما امتاز أيضاً باحتوائه على جملة كبيرة من المسائل الفقيهة، مع عرضٍ لأقوال الفقهاء فيها ناسباً كلَّ قول إلى قائله غالباً[٢].

٦- أبو الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري في كتابه: "تأويل الأحاديث المشكلة". وهو مخطوط في مكتبة طلعت بالقاهرة ضمن مجاميع.

٧- القاضي عياض (٥٤٦هـ) في كتابه:" منهاج العوارف في شرح مشكل الحديث"، حققه طارق بن محمد الطواري في رسالة ماجستير / كلية دار العلوم بالقاهرة / ولم تطبع بعد .

٨- الحافظ العلائي (٧٦١هـ)، في كتابه: " التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة"، طبعته مكتبة العلوم والحكم عام ١٤١٢هـ بتحقيق الدكتور مرزوق بن هياس الزهراني.

٩- عبد الله بن علي القصيمي النجدي، في كتابه: "مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها"، بتحقيق خليل الميس، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ، وقد قال في مقدمته: " يحتوي هذا الكتاب على الأحاديث النبوية التي استشكلتها العلوم الحديثة، من طبية وجغرافية وفلكية وحسية...وفيه بيانها بنفس العلوم الحديثة، وسيجد القارئ في الكتاب مثالاً حياً للدفاع عن نصوص الدين المقدس، ومثالاً حياً للنقد الفلسفي العصري"، وذكر أنه سرد الأحاديث سرداً حيث ما تيسر، لأن كل حديث قائم بنفسه مستقل بمعناه، وذكر فيه قرابة

---

(١) انظر: مقدمة الكتاب (١٦/١).

(٢) انظر: مقدمة الكتاب (ص ٢٤ . ٢٦).

ثلاثين حديثاً، يورد عليها شبه المعارضين والمنكرين، ثم يزيل الشبهة، وقلما يتعرض للأحاديث المتعارضة؛ لأنه لم يقصد للتوفيق بين الروايات نفسها.

١٠-حسن مظفر الرزو، في كتابه: "دفع التعارض عن مختلف الحديث"، مكتبة الذهبي، أبو ظبي، الطبعة الأولى، عام ١٤٠٦هـ.

١١-د. نافذ حسين حماد، في كتابه: " مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين"، دار الوفاء، الطبعة الأولى، عام ١٤١٤هـ.

١٢-إبراهيم العسعس، في بحثه: " دراسة نقدية في علم مشكل الحديث"، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، عام ١٤١٦هـ.

١٣-د. عبد المجيد محمد السوسوة، في كتابه: " منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث"، دار النفائس، عمان، الطبعة الأولى، عام ١٤١٨هـ.

١٤-د. أسامة بن عبد الله الخياط، في كتابه: " مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء"، دار الفضيلة، الطبعة الأولى، عام ١٤٢١هـ.

١٥-د. طارق بن محمد الطواري، في كتابه: " مختلف الحديث وأثره في أحكام الحدود والعقوبات"، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

ومنهم من لم يفرده بالتصنيف، لكنهم بثوه وفرقوه في كتبهم، من هؤلاء: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، وشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، وأبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، والحافظ أحمد بن علي العسقلاني، وشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ابن قيم الجوزية) -رحمهم الله جميعاً- وغيرهم، والأمر كما قال النووي: " وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليون الغواصون على المعاني"[(١)].

---

(١) تدريب الراوي (١٧٥/٢). وقريب منه كلام ابن جماعة في المنهل الروي (٦٠)، وكذا السخاوي في فتح المغيث (٧١/٣) .

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة العلمية في معالجة إشكال علمي ارتبط بمشكل الحديث، نخلص إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولا: نتائج البحث:

١- معنى المشكل باعتباره لفظا له دلالة معينة، فهو اسم لما خفي المراد منه باللفظ نفسه لدخوله في أشكاله، بحيث لا يدرك ذلك المراد إلا بقرينة تميزُه، عن طريق البحث والتأمل بعد الطلب، ومعناه باعتباره لقبا على علم مشكل الحديث، فهو: الحديث المقبول الذي خفيت دلالته، أو تعارض ظاهره مع نص، أو قاعدة ثابتة، أو حقيقة تاريخية.

٢- أطلق العلماء على مفهوم الحديث المشكل أسماء كثيرة ومسميات مختلفة منها قولهم: اختلاف الحديث، ومختلف الحديث، ومشكل الحديث، ومناقضة الحديث، وبيان محامل صحيحها، وعلم تلفيق الحديث، وإن كان الدارج المستعمل منها: مختلف الحديث، ومشكل الحديث.

٣- مما اعتبره العلماء ليكون الحديث مشكلا: أن تكون المشكلات آثاراً مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأن يكون رواتها عدولاً ضابطين، وأن يوجد ما يشعر بالإحالات في هذه الآثار، أي يوجد بها أمور مستحيلة عقلاً أو شرعاً أو هما معاً.

٤- عرف الإشكال في النصوص منذ زمن متقدم، أي منذ بدء الخليقة، لكن هذا الإشكال طال الحديث النبوي في العصر الأول للإسلام، بيد أنه لما تجاوز الناس الفترة الذهبية من تاريخ الإسلام، واختلط الناس بالأعاجم، وضاعت السليقة، وغلب على الناس الانقياد للأهواء الضالة المضلة، والانتصار للآراء الفاسدة، وظهرت البدع على اختلاف أشكالها، ودخل في الإسلام من يتسمى باسمه، يبطن الكيد له، فبدؤوا يثيرون الشبه،

ويضربون الأحاديث بعضها ببعض، ويلبسون على الناس أحاديث نبيهم صلى الله عليه وسلم، انبرى علماء الحق لبيان الحق ورد الباطل، وتنقية التراث الإسلامي مما قد يعلق به، وتجلية الصواب للناس، ودحض مزاعم المبتدعة ونحوهم، وصنفوا التصانيف النافعة، فكان مما كان ولادة (علم مشكل الحديث)، وهو علم مستقل بموضوعه ومنهجه، وتاريخه، ومؤلفاته، فوضعوا له الضوابط وقعدوا له القواعد، وأصلوا له الأصول التي يجب عليهم سلوكها عند توهم التعارض بين نصين من نصوص الشرع المطهر.

٥- لعلم مشكل الحديث أهمية كبيرة، ولعل من وجوه أهميته:

- تعلقه بأكثر العلوم الإسلامية، فيحتاجه دارس التفسير والعقيدة والحديث والفقه، وغيرها، ذلكم أن الفقيه غايته استنباط الاحكام من الحديث، فهو أولى الناس بالتعرف على مشكل الحديث، حتى يسلم استنباطه، ثم إن المفسر أيضا يتعامل مع كلام الله تعالى، وأن من أصول التفسير تفسير القرآن بالحديث، فالمفسر يعتمد الأحاديث والأخبار لبيان معاني الآي، فهو في حاجة ماسة إلى علم مشكل الحديث، فضلا عن المتخصص في العقيدة، الذي غايته الدفاع، وتحصين العقيدة من الأقوال الضالة، حتى يدفع كل اعتراض واهٍ.

- وأنه يمكن المجتهد من الترجيح بين الأقوال، ومعرفة أسباب الخلاف فيها، وتحصيل الملكة في ذلك.

- أنه يمكن به الذب عن السنة، وحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من الضياع والقدح.

- قلة العلماء الذين تكلموا في هذا الفن، مما ينبه إلى دقته وأهميته.

- يمكن به الرد على شبهات الطاعنين في السنة، ومدعي الاختلاف في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- أنه يساعد على تزكية منهج أهل السنة في فهم النصوص والتعامل معها.
- إن من شأن النظر في طرق العلماء ومناهجهم في دفع إيهام الاضطراب عن أحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم يُنمّي لدى طالب العلم ملكة التعامل مع النصوص الشرعية، ويربيه على تعظيم وإجلال الوحي المتلو وغيره، فلا يرد منه شيئاً، بل يجتهد في طلب التوفيق والجمع بينها؛ لعلمه أن نصوص الوحي لا تتعارض تعارضا حقيقيا.
- إنه يكتسب أهميته من أهمية مُتعلَّقه وهو فقه الحديث، وقد بلغ مبلغا عظيما من عناية أئمة الحديث حتى عدَّه بعضهم نصف العلم.

٦- مرد الإشكال في الحديث إلى سببين رئيسين: أحدهما: ما ينشأ عن الإشكال في معنى الحديث, واستصعاب العقل البشري فهمه, لتعلق موضوعه بعنصر من عناصر العقيدة: كذات الله, وصفاته, والقضاء والقدر, واليوم الآخر، والنبوة, والثاني: ما نتج الإشكال فيه عن توهم معارضته بالنص المحكم, أو العقل, أو العلم, أو الحس.

٧- توجد فروق عدة بين مختلف الحديث ومشكله, لعل منها: الاختلاف في اشتقاق لفظ كل منهما, وفضلا عن الاختلاف في سبب كل منهما, فسبب المختلف التعارض الظاهري بين حديثين, دون غيرهما من أدلة الشرع, بينما سبب الإشكال في الحديث المشكل: قد يكون التعارض الظاهري بين آية وحديث، أو بين حديثين أو أكثر، وقد يكون سببه معارضة الحديث للإجماع، أو القياس، أو العقل، أو للغموض في دلالة لفظ الحديث على المعنى لسبب يتعلق باللفظ، ويفرق بينهما في الحكم: في أن الحكم في المختلف أن يحاول المجتهد التوفيق بين الأحاديث المختلفة, بإعمال القواعد المقررة عند أهل العلم في ذلك, بخلاف المشكل, فحكمه النظر والتأمل في المعاني المحتملة للفظ وضبطها، والبحث عن القرائن التي يمكن بها معرفة المراد من تلك المعاني, حتى ينسجم مع نصوص التشريع الإسلامي وقواعده العامة.

٨- الاختلاف الحقيقي: هو التضاد التام بين حجتين متساويتين دلالةً وثبوتاً وعدداً, ومتحدتين زماناً ومحلاً, وهذا لا يمكن وقوعه في الأحاديث النبوية؛ لأنها وحي من الله تعالى, وأما الاختلاف الظاهري: فهو وهم يكون في ذهن الناظر, ولا وجود له في الواقع.

٩- سلك العلماء مسالك شتى في دفع التعارض والإشكال بين الأحاديث والذي عليه جماهير العلماء، أن يسلك المجتهد فيها سبل الجمع بينها: بحمل كل واحد من الحديثين على وجه يختلف على الوجه الذي حُمل عليه الحديث الآخر، أو يسلك سبيل النسخ عند تعذر الجمع، وعرف تاريخ السابق واللاحق منهما، وكانا في أمر أو حكم واحد، حيث يعمل بالمتأخر، ويعتبر ناسخا لما سبقه، ويترك العمل بالمتقدم، واعتبر منسوخا بما ورد بعده، فإن تعذر الجمع بينهما على وجه مقبول، أو الوقوف على المتقدم والمتأخر منهما، فيبحث المجتهد في درجة كل منهما، فإن وجد مرجحاً لأحدهما على الآخر، عُمل بالراجح وتُرك المرجوح، إذا تقوى أحد الحديثين على الآخر بدليل، فإن تعذر ذلك كله وجب التوقف حتى يظهر ما يزيل الإشكال.

١٠-عرف لعلماء السلف والخلف اهتمام كبير بالتأليف في مشكل الحديث: ببيان أسبابه، وطرق دفع الإشكال فيه، ومسالك العلماء في ذلك، ونحوها من مسائله، ومن هؤلاء: الإمام الشافعي، والطحاوي، وابن فورك، وابن الجوزي، والطبري، والقاضي عياض، والحافظ العلائي، وعبد الله بن علي القصيمي، وغيرهم. ومنهم من لم يفرده بالتصنيف، لكنهم بثوه وفرقوه في كتبهم، من هؤلاء: ابن عبد البر، وابن تيمية، وابن رجب، وابن حجر العسقلاني، وابن القيم، وغيرهم.

ثانيا: التوصيات:

- لا يخفى ما آل إليه حال البعض في زماننا من فساد في المعتقد، وتنكب على الشرع، وإذا كان من أسباب التأليف في مشكل الحديث من قبل هو ظهور أهل البدع، وضعاف النفوس، والمنافقين، وتناولهم للمشكل من

النصوص، للتشكيك في الدين والنيل منه، وزعزعة معتقد الناس في ثوابتهم، فلا يبعد أن يتخذ بعض أصحاب الأهواء والبدع في زماننا مشكل الحديث، لتكريس أفعال أسلافهم السابقة، ولذا فإن من الأهمية بمكان أن يكون ثمة اهتمام بمشكل الحديث، ببيان أسبابه، ووسائل إزالة الإشكال فيه، وتقعيد القواعد في هذا السبيل. ومن ثم أوصي في هذا المجال جرد قائمة للأحاديث المشكلة، وتصنيفها بحسب مواضيعها عقدية أو فقهية أو أخلاقية؛ حتى تصير دليلا حاسما لمن أراد أن يبحث في هذا الباب.

- سد الذريعة أمام من يريدون النيل من شريعة الله تعالى، من خلال الطعن في هذه الأحاديث، وقد وجدنا في زماننا من ينكر سنة النبي صلى الله عليه وسلم، ويشكك فيها؛ توطئة إلى تبني القول بمحو التشريع الذي جاءت به، ولذا فإن التصدي لهذه المحاولات هو واجب الراسخين في العلم من علماء هذه الأمة، وخاصة فيما يتعلق بدحض الدعاوى المثارة حول مشكل الحديث، حتى لا يكون لهؤلاء المغرضين منفذ إلى إبطال السنة من خلال هذا المشكل.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

لائحة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم:

١- الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنه ٧٨٥هـ) المؤلف: تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب الناشر :دار الكتب العلمية –بيروت عام النشر : 1416هـ – ١٩٩٥م.

٢- أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين, د. سليمان بن محمد الدبيخي, مكتبة دار البيان الحديثة- الطائف- الطبعة: الأولى- سنة الطبع: ١٤٢٢هـ.

٣- الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمّد عليّ بن حزم الأندلسيّ الظّاهريّ، المتوفّى سنة ٤٥٦هـ، ط: دار الكتب العلميّة.

٤- اختلاف الحديث: الإمام محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥– ١٩٨٥، تحقيق: عامر أحمد حيدر.

٥- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، لمحمّد بن عليّ بن محمّد الشّوكانيّ، المتوفّى سنة ١٢٥٥هـ، ضبط وتصحيح أحمد عبد السّلام، ط: دار الكتب العلميّة، الأولى ١٤١٤هـ ١٩٩٤.

٦- إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) تحقيق :محمد عبد السلام إبراهيم الناشر دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة :الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م

٧- تأويل مختلف الحديث: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (المتوفى: ٢٧٦هـ) الناشر :المكتب الإسلامي – مؤسسة الإشراق الطبعة : الطبعة الثانية- ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٨- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ.

٩- التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ (المحقق : ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر الناشر :دار الكتب العلمية بيروت –لبنان الطبعة :الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٠- تفسير النصوص في الفقه الإسلامي- دراسة مقارنة لمناهج العلماء في استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة: د. محمد أديب صالح: د. محمد أديب صالح، الناشر : المكتب الإسلامي ١٤١٣ – ١٩٩٣.

١١- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق :عبد الرحمن محمد عثمان الناشر :محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة : الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

١٢- التّلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرّافعيّ الكبير، لأحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ, تحقيق مركز الدّراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، نشر: مكتبة نزار الباز،الأولى١٤١٧هـ١٩٩٦.

١٣- التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري

(المتوفى:١٠٣١هـ) الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة الطبعة :الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

١٤- تيسير مصطلح الحديث: الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط٨، ١٤٠٧هـ.

١٥- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق :د. محمود الطحان الناشر :مكتبة المعارف - الرياض-.

١٦- جامع المسائل. شيخ الإسلام: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية. تحقيق: محمد عزير. دار عالم الفوائد.ط ١، ١٤٢٢هـ.

١٧- جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف: الدكتور محمد طاهر الجوابي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس.

١٨- دراسة نقدية في علم مشكل الحديث: إبراهيم العسعس، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

١٩- الدراية في تخريج أحاديث الهداية: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق :السيد عبد الله هاشم اليماني المدني الناشر :دار المعرفة - بيروت-.

٢٠- الرسالة: الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي, القاهرة, ١٣٥٨هـ.

٢١- زاد المعاد في هدي خير العباد. ابن القيم. محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكي زيد الدين الزُّرعي ثم الدمشقي الحنبلي, مؤسسة الرسالة: بيروت، ط٢٧، ١٤١٥هـ.

٢٢- السُنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي: الدكتور مصطفى السباعي، المكتب الإسلامي, ط٤, ١٤٠٥هـ.

٢٣- سنن أبي داود: سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي (ت٢٧٥هـ)، دار الفكر تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد عدد الأجزاء ٤ مع الكتاب: تعليقات كَمَال يوسُف الحوُت، والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها.

٢٤- سنن البيهقي الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، مكتبة دار الباز- مكة المكرمة، ١٤١٤- ١٩٩٤، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

٢٥- سنن ابن ماجة: سنن ابن ماجه/ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي، عدد الأجزاء: ٢ .تحقيق: د.محمد الأعظمي. شركة الطباعة العربية السعودية، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٢٦- سنن الدارقطني: سنن الدّارقطنيّ، عليّ بن عمر بن أحمد، تعليق وتخريج مجدي الشورى، ط: دار الكتب العلميّة، الأولى ١٤١٧هـ ١٩٩٦، وط: عالم الكتب، بذيله التّعليق المغني عليه، لأبي الطّيّب محمّد آبادي.

٢٧- سنن النسائي: سنن النّسائيّ، أحمد بن شعيب بن عليّ، مطبوع بشرح جلال الدّين السّيوطيّ، ومعه حاشية الإمام السِّنديّ، تحقيق وترقيم مكتب تحقيق التّراث الإسلاميّ، ط: دار المعرفة، الثّالثة ١٤١٤هـ ١٩٩٤.

٢٨- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: د. مصطفى السباعي، نشر المكتب الإسلامي, بيروت, لبنان.

٢٩- سير أعلام النبلاء. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (تاريخ الوفاة، ٧٤٨هـ) مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ.

٣٠- شرح القواعد الفقهية: أحمد بن الشيخ محمد الزرقا [١٢٨٥هـ - ١٣٥٧هـ [صححه وعلق عليه: مصطفى أحمد الزرقا، الناشر :دار القلم - دمشق / سوريا الطبعة :الثانية، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٣١- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى- ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م

٣٢- صحيح البخاري: صحيح البخاريّ، محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاريّ، (المتوفّى سنة ٢٥٦هـ)، ط: دار الكتب العلميّة، الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩٢.

٣٣- صحيح مسلم: مسلم، بن الحجّاج بن مسلم القُشيريّ النّيسابوريّ، (المتوفّى سنة ٢٦١هـ)، تحقيق وترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي، ط: دار الحديث، الأولى ١٤١٢هـ ١٩٩١.

٣٤- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤هـ) المحقق: محمد حامد الفقي الناشر: دار الكاتب العربي - بيروت.

٣٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ.

٣٦- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي شمس الدين، نشر المكتبة السلفية، بالمدينة المنورة.
٣٧- القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، (المتوفى٨١٧هـ)، طبع المطبعة الميمنية، مصر.
٣٨- قواطع الأدلة في الأصول, أبو المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزى السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ) المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي الناشر :دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان الطبعة :الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م.
٣٩- قواعد الفقه: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي الناشر :الصدف ببلشرز - كراتشي الطبعة :الأولى، ١٤٠٧ - ١٩٨٦.
٤٠- كشف المشكل: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ (المحقق :علي حسين البواب الناشر :دار الوطن - الرياض .
٤١- لسان العرب: جمال الدين بن منظور الإفريقي، دار صادر، ط١، ١٣٧٤هـ.
٤٢- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي. بو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي. تحقيق: د. عجاج الخطيب. دار الفكر: بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.
٤٣- مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين: د. نافذ حسين حماد، دار الوفاء، ط١، ١٤١٤هـ.
٤٤- مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين الفقهاء: الدكتور أسامة عبد الله خياط، دار الفضيلة، ١٤١٢هـ.

٤٥- المسودة في أصول الفقه، آل تيمية، بدأ بتصنيفها الجدّ: مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت:٦٥٢هـ)، وأضاف إليها الأب: عبد الحليم بن تيمية (ت: ٦٨٢هـ)، ثم أكملها الابن الحفيد: أحمد بن تيمية728 هـ)، المحقق :محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر :دار الكتاب العربي.

٤٦- مشكل الآثار: أبو جعفر الطحاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.

٤٧- مصطلح الحديث ورجاله: الدكتور حسن الأهدل، مكتبة الجيل، ط٢، ١٤١٠هـ.

٤٨- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمد بن حسين الجيزاني، دار ابن الجوزي الطبعة :الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ.

٤٩- معالم السنن، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: ٣٨٨هـ) مطبعة أنصار السنة المحمدية، مصر، ١٣٦٧هـ.

٥٠- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.

٥١- معجم مقاييس اللغة،أحمد بن فارس بن زكريا،تحقيق:عبد السلام هارون،دار الفكر، ١٩٧٩م.

٥٢- مفتاح دار السعادة, محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

٥٣- المنثور في القواعد الفقهية: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ) الناشر :وزارة الأوقاف الكويتية الطبعة :الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٥٤- المنهج الإسلامي في علم مختلف الحديث منهج الإمام الشافعي: عبد اللطيف السيد علي سالم، دار الدعوة.

٥٥- منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة: عثمان حسن.؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

٥٦- منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي: د. عبد المجيد السوسوة، دار النفائس، الأردن، ط١، ١٤١٨هـ.

٥٧- منهج النقد في علوم الحديث، د. نور الدين محمد عتر، دار الفكر- دمشق، ط٣، ١٩٩٧.

٥٨- لمنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي)، للحافظ بدر الدين ابن جماعة (ت٧٧٣هـ)، حققه/ محيي الدين عبدالرحمن رمضان، نشر: دار الفكر بدمشق.

٥٩- الموافقات: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) المحقق :أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان الناشر :دار ابن عفان الطبعة :الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م

٦٠- موقف ابن تيمية من الأشاعرة: عبد الرحمن بن صالح بن صالح المحمود الناشر :مكتبة الرشد – الرياض الطبعة :الأولى، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.

٦١- الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية, الدكتور محمد صدقي بن أحمد بن محمد آل بورنو أبو الحارث الغزي الناشر :مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان الطبعة :الرابعة، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.